

المجلس التنفيذي UN HABITAT
لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية
الاجتماع الأول (المستأنف)

نيروبي، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إحاطة بشأن الأنشطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة: التركيز على البرنامج القطري
لمصر، والبرنامج القطري للمكسيك، والمشاركة مع صندوق التكيف

موجز

تعرض هذه الوثيقة ثلاث نقاط دخول متميزة لاستكشاف الأنشطة المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة. أولاً، تسلط الضوء على أنشطة برنامج موئل الأمم المتحدة القطري لمصر للنهوض بالحضرة المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للجميع. ثانياً، تصف أنشطة البرنامج القطري لموئل الأمم المتحدة للمكسيك لدعم مستويات الحكومة المختلفة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وأخيراً، تناقش المشاركة العالمية لموئل الأمم المتحدة مع صندوق التكيف مع تغير المناخ لدعم المجتمعات الأكثر ضعفاً. ولكل موضوع، تصف الوثيقة السياق، وتسلط الضوء على السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، وتقدم أمثلة على المشاريع التوضيحية عبر مجالات التركيز المختلفة وتقتراح قضايا منتقاة للمناقشة. وبهذه الطريقة، يهدف التقرير إلى إتاحة الفرص للمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة لمناقشة الأنشطة المعيارية والتنفيذية للموئل من خلال مجموعة متنوعة من المناظير المواضيعية والإقليمية.

ألف - البرنامج القطري لمصر

أولاً - مقدمة

١ - تستمر الحضرة السريعة في تغيير المشهد في المدن في مصر. وركزت المجموعة الرسمية للسياسات التي تهدف إلى توجيه التوسع العمراني على إنشاء مدن جديدة، وعمليات الردم الكبرى بهدف استصلاح الأراضي البحرية، وإنشاء مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية والحضرية. إلا أن هذه المشاريع الضخمة لم تتمكن من استيعاب ٩٥ في المائة من الزيادة في عدد سكان الحضر، التي تكادست بدلاً من ذلك في التكتلات القائمة. وخلال السنوات العشرين الماضية، جذبت المدن الجديدة أقل من ٨ في المائة من السكان المصريين، بينما حُصص أكثر من ٢٢ في المائة من إجمالي استثمارات البنية التحتية للمدن الجديدة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧).

٢ - ولا يتوزع سكان الحضر في مصر بالتساوي بين مدنها البالغ عددها ٢١٩ مدينة، إذ يعيش ٦٨ في المائة من إجمالي السكان في ثلاث مناطق، هي منطقة القاهرة الكبرى والإسكندرية والدلتا؛ وهو ما يمثل ١,٨ في المائة من إجمالي مساحة مصر. وعلاوة على ذلك، فإن القرى والمدن القائمة، التي تحيط بمعظمها بأرض زراعية قيّمة، يهددها النمو الحضري السريع والعشوائي، والتعدي السريع على الأراضي الزراعية المملوكة للدولة في شكل توسع عمراني عشوائي وغير رسمي. وبالتالي، يعيش اليوم أكثر من ١٦ مليون نسمة من سكان المدن في مستوطنات عشوائية غير رسمية حول المناطق الحضرية.

ثانياً - الأطر الوطنية ذات الصلة

٣ - تمشياً مع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال أهداف التنمية المستدامة، أطلقت الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر لعام ٢٠٣٠. ويتضمن البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة ركيزة بيئية تهدف إلى "الحفاظ على الموارد الطبيعية ودعم استخدامها الفعال والاستثمار فيها، مع كفاءة حقوق الأجيال القادمة". وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى تهيئة بيئة نظيفة وآمنة وصحية للمواطنين تؤدي إلى تنوع موارد الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ودعم القدرة التنافسية، وتوفير وظائف جديدة، والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية". وتشمل الاستراتيجية أيضاً ركيزة للتنمية الحضرية تهدف إلى تحقيق "إدارة متوازنة للتنمية المكانية للأراضي والموارد بهدف استيعاب السكان وتحسين نوعية حياتهم".

٤ - وأطلقت الحكومة المصرية أيضاً الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٥٢، والتي تهدف إلى تطوير رؤية مستقبلية تحظى بتوافق آراء مجتمعي وتهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية المكانية والاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لنظام بيئي يحافظ على التراث والموارد ويوجه مصر إلى اقتصاد المعارف ويجنب التفاوتات البيئية في مستويات الدخل والمعيشة.

ثالثاً - موئل الأمم المتحدة في مصر

٥ - يعمل موئل الأمم المتحدة في مصر منذ عام ٢٠٠٨ لدعم الحضرة المستدامة القادرة على دفع عجلة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للجميع. وخلال هذه الفترة، تمكّن البرنامج من أن يهيئ نفسه كمركز امتياز للحضرة المستدامة، ويوجه صياغة السياسات، والتشريعات، والحوكمة، والأدوات المتعلقة بالحضرة والممارسات الحضرية.

٦ - وتحقق ذلك من خلال إنتاج المعارف والمشورة على نطاق واسع بشأن مختلف المواضيع الحضرية وتوفير المنابر المخصصة لإجراء حوارات بشأن القضايا الحضرية الرئيسية وإرساء شراكات نشطة مع شبكة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. وتضم هذه الشبكة مسؤولين حكوميين محليين ووطنيين، وقادة من المجتمعات المحلية، وأكاديميين، ومنظمات من المجتمع المدني، ومؤسسات مالية دولية، وشركاء تنمية، وجهات مانحة، ومكاتب

إحصائية، وقادة مجتمعين على الصعيد الوطني والمحلي، وممثلين عن شركات الأعمال. وعززت هذه الشركات التعاونية القدرة على تحسين الفهم والتقييم للنظم والعمليات المحلية المعقدة ذات الصلة بالتخطيط والميزنة وتنفيذ برامج التنمية الحضرية.

٧- ومن خلال مشاركة موئل الأمم المتحدة في مصر في رئاسة مجموعة شركاء التنمية المعنية بالتنمية الحضرية وأدائه لدور نشط للغاية في فريق الأمم المتحدة القطري بقيادته وتميخته بانتظام لمنابر الحوار بشأن التنمية الحضرية، أصبح الآن في مركز جيد بصفته الوكالة التقنية الرائدة والجهة المرجعية بشأن التنمية الحضرية والإسكان في البلد. وأدى ذلك إلى إدماج التنمية الحضرية في إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية وكذلك الاعتراف بالتنمية الحضرية كقطاع رئيسي وعامل أساسي يمكن أن يسرع وتيرة التقدم نحو التنمية المستدامة في البلد.

٨- وتمكن البرنامج القطري، مستفيداً من المكتب الإقليمي للدول العربية الذي تستضيفه وزارة الإسكان في القاهرة، من تقديم الدعم لمصر لكي تقوم بدور قيادي بين البلدان العربية بشأن عدد من التدخلات والأحداث. ويتوافق ذلك إلى حد كبير مع السياسة الخارجية لمصر ويقر به جيداً جميع النظراء. وتتضمن أمثلة هذه المبادرة الدعم المقدم إلى وزارة الإسكان وصندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لها لإجراء دراسة تحليلية عن المناطق العشوائية في المنطقة؛ ودعم استضافة عدد من الأحداث الإقليمية والأفريقية بشأن التخطيط الاستراتيجي والسياسات الحضرية ونظام المدن؛ واستضافة حدث إقليمي بشأن الإسكان والانتعاش في البلدان الخارجة من النزاعات.

٩- وتمكن البرنامج القطري لمصر من تقديم الدعم بشكل فعال للحكومة في صياغة السياسات ذات الصلة بالمدن وتقديم الدعم التشريعي والمؤسسي وكذلك تنمية قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين. وكذلك، تمكن البرنامج، استناداً إلى الحوارات المكثفة والروابط المنتظمة والشراكات القوية التي أقيمت مع أصحاب المصلحة المعنيين، من تطوير أدوات حضرية عالمية واعتمدها في السياقات المحلية لتعظيم التأثير على التنمية الحضرية في مصر ونوعية حياة المواطنين. وزُودت هذه التدابير أيضاً بأدوات شاملة وتشاركية للدعوة والاتصال.

١٠- وبناء على المبادرات المذكورة أعلاه، يقدم موئل الأمم المتحدة في مصر الدعم للحكومة المصرية من أجل تنفيذ **الخطة الحضرية الجديدة** بشكل أكثر فعالية. ويُجسد ذلك من خلال تسليط الضوء على القيم الإيجابية والثروة التي تنتجها عملية الحضرة، بتعزيز ممارسات الإدارة والحكومة الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي المصممة وفقاً للسياقات المحلية، ودعم التوزيع المنصف للتنمية الناشئة عن الحضرة، وكفالة التنمية الشاملة التي لا يتخلف عنها أحد.

١١- وعمل البرنامج في مصر عن كثب مع الحكومة المصرية وأصحاب المصلحة المحليين لدعم الرؤى والأولويات الوطنية، مع تعزيز التوافق والتقدم المحرز نحو الهدف التنظيمي ومجالات التغيير. وينعكس هذا الأمر بوضوح في حافظة المشاريع المحلية والأنشطة المقررة، التي تُقسم وتُحلل وفقاً لمجالات التغيير في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، على النحو التالي:

١- الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات عبر التسلسل الريفى الحضري المتصل

١٢- في مصر، يدعم موئل الأمم المتحدة تحويل عقليات المتخصصين وصانعي القرارات من السياسات القائمة على العرض إلى التخطيط والميزنة لتوفير الخدمات الأساسية على أساس الطلب والمعارف والأثر. ويدعم البرنامج أيضاً الحكومة في اعتماد نهج يركز على حقوق البشر والسكان ويستخدم نهجاً مبتكرة محلية وغير تقليدية ومنخفضة

التكلفة لضمان استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة للحد من الفجوات الجغرافية وتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية الميسورة التكلفة.

١٣- فعلى سبيل المثال، ينعكس ذلك بوضوح في حافظة التنقل الحضري إذ تُبذل جهود مكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة لإنتاج المعارف والدلائل والحوارات التي تمكن من الانتقال من التخطيط للسيارات إلى التخطيط للبشر وقدرتهم على الوصول، وترشيد الاستثمارات في التنقل من أجل منح الأولوية لوسائل النقل العام ووسائل النقل المنخفضة التكلفة التي لا تشكل ضغطاً على الميزانية الوطنية، وتنشئ شبكات نقل عام متكاملة. وبالمثل، في قطاع المياه والصرف الصحي، يعمل موئل الأمم المتحدة في مصر منذ ثلاث سنوات بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين ومجموعات التنمية لتقديم حلول مبتكرة وتدخلات قائمة على الأدلة تدعم تحويل هذا القطاع إلى البرمجة والتنفيذ القائمين على الأثر. وعلاوة على ذلك، يقدم الدعم أيضاً لتقييم وتطوير الأماكن العامة الشاملة للجمع داخل المراكز الحضرية الرئيسية لضمان وجود نظام متوازن يدار بشكل جيد للأماكن العامة يمكن أن يجلب المزيد من الاتساق وسبل العيش للنسيج الحضري المصري.

١٤- وقدم موئل الأمم المتحدة في مصر دعماً طويل الأمد للحكومة المصرية بشأن تحسين سبل الحصول على الأراضي والسكن المناسب والميسور التكلفة. وعمل البرنامج كثيراً، بالتعاون الوثيق مع شركائه الإنمائيين (وخاصة وحدات التخطيط الحضري المحلية في المحافظات الرائدة)، لدعم اختبار أدوات وممارسات مختلفة لإدارة الأراضي بغية تحسين التخطيط التفصيلي لمناطق توسع المدن التي لا تتمكن فيها الفئات الضعيفة المتعددة من الاستفادة من القيمة المتزايدة للحضرة. وأثر النموذج المحلي المطور حديثاً لإعادة تكييف الأراضي على تنقيح قانون البناء المصري، لكي يشدد على دور أكثر فعالية للسلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن البرنامج من تحويل التفكير المتعلق بالإصلاح الحضري للمناطق الداخلية من الاقتصر على معالجة المناطق العشوائية وغير الآمنة المتدهورة، لكي يشمل كذلك تطوير مناطق المخلفات المحتملة والتي يُساء استخدامها، وتوفير الاستفادة من هذه الفرص المهددة للأراضي القيمة ضمن مخطط تشاركي على مستوى المدينة برمتها يركّز على السياق المصري.

١٥- وتمشياً مع الاستراتيجية العالمية للإسكان واستراتيجية الإسكان في المنطقة العربية، يتولى مكتب موئل الأمم المتحدة في مصر صياغة أول نسخة من ملامح الإسكان في مصر في عام ٢٠١٧، التي أتاحت فهماً شاملاً لقطاع الإسكان في مصر يركز على برامج الإسكان لذوي الدخل المنخفض. وبالإضافة إلى ذلك، يستعد البرنامج حالياً لإطلاق أول نسخة من الاستراتيجية الوطنية للإسكان في مصر سيسترشد بها قطاع الإسكان خلال السنوات العشرين القادمة. وتعزز الاستراتيجية الجديدة تحولاً كبيراً في النماذج يتصور دور الحكومة كعامل تمكيني لدعم أسواق الإسكان الفعالة والدينامية والشاملة، مع التركيز على الإسكان الميسور التكلفة للجميع. ويمثل هذا تحولاً مهماً من دور الحكومة الحالي الذي تقوم فيه الحكومة أيضاً بتوفير السكن. وهذا التحول في الاستراتيجية يمنح الأولوية لمعالجة الوحدات الشاغرة، والحفاظ على المخزون الحالي، وتوسيع نطاق السكن المستأجر المعروض حديثاً بهدف تعظيم آثار ذلك على القدرة على تحمل تكلفة السكن على المدى القصير والمتوسط.

١٦- وعلاوة على ذلك، يقدم موئل الأمم المتحدة في مصر دعماً متعمقاً للتمكين من تحقيق النمو الفعال للمستوطنات وتجديدها. ويتحقق ذلك من خلال الدعم المقدم لعمليات تخطيط التنمية الحضرية والقدرات في مجال رصد التغيرات الحضرية والنمو الحضري والاستجابة لها بشكل مستمر. ومن خلال دعم الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتطبيق عمليات محسنة للتخطيط الحضري الاستراتيجي وأدوات الرصد الحضري، يدعم البرنامج تحديد ملامح القطاعات الحضرية الرئيسية التي تمكن من تحديد الأولويات المحلية لتدخلات التنمية، مع مراعاة أدوار المستوطنات الحضرية والريفية المختلفة. ويقدم البرنامج أيضاً دعماً واسع النطاق للهيئة العامة للتخطيط العمراني

وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمواءمة تخطيط المدن الجديدة وتصميمها مع المبادئ الدولية لضمان تحقيق شكل شامل وتنافسي ومنصف وإنتاجي ومستدام للتنمية الحضرية. وتوضح مدينة العلمين الجديدة ورأس الحكمة في الساحل الشمالي الغربي تكامل التحليل المكاني مع تحليل القيمة وسلسلة الإمداد، لإنشاء مجتمع حضري جديد ذي قاعدة اقتصادية قوية قادرة على توفير فرص العمل وجذب فرص الاستثمار التي ستجذب بدورها السكان المستهدفين وتضمن عملية مستدامة للتنمية الحضرية في هذه المنطقة. وتتبنى الحكومة حالياً هذا التحول في نهج تخطيط المدن الجديدة.

٢- تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

١٧- يستخدم موئل الأمم المتحدة في مصر تدخلات رائدة ونتائج مستندة إلى الأدلة لإثراء المشورة السياسية الوطنية المقدمة إلى الحكومة. وساعد هذا المكتب القطري على إظهار الإمكانيات القوية لتحويل تحديات الحضرة الحالية إلى فرص للتنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع النمو السكاني والكثافة السكانية التي كانت تعتبر سابقاً تحديات تنموية، إذا أُدرت جيداً، إلى تفاعلات اجتماعية أفضل تحفز المعارف والاستثمارات وتوفير فرص العمل والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

١٨- وينعكس هذا بوضوح في إطار الدعم التقني الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة للحكومة لصياغة سياسة حضرية وطنية في مصر يتمثل هدفها الرئيسي في وضع رؤية وهدف مشتركين يعززان تحقيق تنمية حضرية أكثر تحويلاً وإنتاجية وشمولية وقدرة على الصمود على المدى الطويل. وتدعو السياسة الحضرية الوطنية إلى فعالية مبادئ التنمية الحضرية والأدوات المالية وهيكل الحوكمة المدعومة لتوليد الرخاء المشترك للمدن والأقاليم. ويتمثل أحد العناصر المهمة في السياسة الحضرية الوطنية في معالجة انعدام التوازن في نظام المدن، من حيث حجم السكان والقدرة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعالج السياسة الحضرية الوطنية المصرية عن كثب آثار الترابط الوطني، والروابط الحضرية الريفية وتمكين التنمية الاقتصادية المحلية على القيمة الإجمالية للحضرة.

١٩- ويستعين موئل الأمم المتحدة أيضاً بعمله المكثف في مجال الإدارة المالية المحلية في عدد من المحافظات (حالياً في القليوبية وقنا وفي أسيوط في عام ٢٠٢٠) لإسداء مشورة فعالة بشأن النهوض بالإدارة المحلية المتجاوبة المخولة من أجل تقديم الخدمات الأساسية والسلع العامة بطريقة فعالة. ويتحقق ذلك من خلال تنشيط آليات التمويل المحلية، وأدوات تحصيل قيمة الأراضي، ودعم أدوات إدارة وتخصيص المالية العامة المحلية وللمركزة.

٢٠- وأخيراً، يدعم البرنامج كذلك الحكومة من أجل إعداد المبادئ التوجيهية للمدن الذكية لقياس وتطبيق الحلول الذكية في المدن المصرية. وسيطبق هذا البرنامج في المدن الحالية والجديدة على حد سواء في شراكة قوية مع المؤسسات التقنية الوطنية، والجامعات العامة والخاصة ومراكز البحوث، وشركاء التنمية والقطاع الخاص.

٣- تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

٢١- بناء على أولويات مصر الواردة في بلاغ مصر الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠١٦) والاستراتيجية الوطنية لمصر بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث (٢٠١١)، يبذل موئل الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتعميم تغير المناخ في عمليات التخطيط الحضري والرصد.

٢٢- ويعمل البرنامج أيضاً عن كثب مع وزارة الإسكان (المؤسسة العامة المعنية بالتخطيط العمراني) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان تعميم تغير المناخ في المبادئ التوجيهية والأدوات الخاصة بالتخطيط الحضري لضمان إيجاد مدن ومستوطنات بشرية مصرية أكثر قدرة على الصمود أمام المناخ. ويدعم البرنامج أيضاً رصد معلومات تغير المناخ في مدن الدلتا من خلال جهوده الرامية إلى إنشاء مرصد حضري. وتُرشد هذه المعلومات مجموعة من

السياسات والتوصيات لتحسين تعميم تغير المناخ في القطاع الحضري، كما توجه إجراءات محددة لتغير المناخ يتعين إدراجها في تخطيط وإدارة المدن في المستقبل، ومدونات ومعايير البنية التحتية.

٢٣- وكذلك، ينسق البرنامج في مصر حالياً مع وزارة البيئة لدعم مصر في إنجاز التزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بتغير المناخ من خلال دعم إنتاج المعارف بشأن أثر تغير المناخ، ودعم قدرات التأقلم الحالية للتقليل من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع في المجالات ذات الأولوية، وتطوير المباني والبنى التحتية التي تأخذ مخاطر تغير المناخ بعين الاعتبار.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، يدعم موئل الأمم المتحدة حالياً وزارة التنمية المحلية بخطة تنمية متكاملة لمنطقة سانت كاترين لضمان حماية أصولها التراثية والإيكولوجية.

٤- العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

٢٥- في مصر، يؤدي التحول المتعدد الجوانب الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي على الصعيدين المحلي والإقليمي إلى معدلات تنذر بالخطر من الهجرة الداخلية والخارجية. ويعيش معظم هؤلاء المهاجرين في مناطق التوسع شبه الحضرية (التي تكون في الغالب عشوائية) أو في أحياء داخل المدن الجديدة، خاصة في منطقة القاهرة الكبرى. ودعا هذا التغير السريع في التركيبة الديمغرافية للمدن إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً للنمو والتجديد الحضريين من منظور التناسق الاجتماعي. وعمل موئل الأمم المتحدة في مصر بالتعاون الوثيق مع الفرقة المعنية بالخطة الإقليمية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين من أجل دعم سبل العيش الشاملة للجميع والحصول المنصف على السكن والخدمات الأساسية للمجتمعات المستقبلية والمهاجرة على حد سواء. وكذلك، يعمل موئل الأمم المتحدة حالياً مع عدد من وكالات الأمم المتحدة لإثبات الأثر الذي قد يحدثه نظام أكثر توازناً للمدن والأقاليم على الهجرة الداخلية.

٢٦- ويؤخى تعزيز ذلك أيضاً من خلال تنفيذ عناصر الاستراتيجية الوطنية للإسكان التي تقدم دعماً قوياً للحصول الشامل والمنصف على الإسكان المناسب والميسور التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستمكّن المبادئ التوجيهية والأدوات المقدمة من خلال البرنامج التشاركي للتطوير الحضري على مستوى المدينة في مصر من توفير نموذج أكثر فعالية وشمولية للإصلاح الحضري وتوفير الخدمات الشاملة. وسيعزز الدعم الوثيق لتنفيذ هذه النهج النهوض بحقوق جميع السكان أثناء عملية الإصلاح ويضمن أن يتقاسم جميع السكان القيم الناتجة عن عمليات التطوير هذه.

٢٧- ويتمثل أحد الأهداف المهمة للبرنامج في الإصلاح الحضري الشامل للجميع واستراتيجيات المنع التي تتجاوز التحسينات المادية والبيئية وتكفل دمج جميع الأحياء السكنية في الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمدن بغية تخفيف الفقر واللامساواة في المجال الحضري وعدم ترك أحد خلف الركب.

رابعاً- المشاريع المنتقاة

١- حيناً - مشروع متكامل للتنمية الحضرية

الميزانية: ٨,٤ ملايين دولار أمريكي؛ الجهات المانحة: أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، ٣ ملايين دولار أمريكي من التمويل الحكومي؛ الفترة: ٢٠١٨-٢٠٢٣

٢٨- من خلال التنفيذ والاختبار الدقيقين في ثلاث محافظات رائدة، يعمل هذا المشروع عن كثب مع السلطات المحلية لإتاحة المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية باستخدام أدوات تفاوض لامركزية بشأن الأراضي

وتمكين السلطات المحلية من التخطيط والتسجيل لقيمة الحضرة بكفاءة وفعالية في مناطق التوسع الحضري على وجه التحديد. وسيعزز ذلك أيضاً من خلال تطوير وتطبيق آلية تمويل محلية بالإضافة إلى التخطيط والتصميم الحضري وإدارة الأراضي على نحو شفاف وفعال، وتحسين الإدارة المالية العامة والتمويل القائم على الأراضي، والسياسات واللوائح الحضرية. ويهدف المشروع إلى تحسين إدارة الأراضي والتخطيط التفصيلي وتوفير البنية التحتية وتحسين إدارة المالية العامة والتمويل القائم على الأراضي.

٢- دعم الابتكار في قطاع المياه والصرف الصحي في مصر

الميزانية: ١,٦ مليون دولار أمريكي؛ الجهات المانحة: شركة كوكاكولا، ومبادرة تزويد أفريقيا بالماء (Replenish for Africa) وحكومة مصر؛ الفترة: ٢٠١٩-٢٠٢١

٢٩- يهدف هذا المشروع إلى دعم الحصول المعزز والمنصف على المياه النظيفة والصرف الصحي النظيف من خلال اختبار الحلول المبتكرة في قطاع المياه والصرف الصحي وتوسيع نطاقها. ويتضمن المشروع أبحاثاً مكثفة وأنشطة لبناء القدرات لإتاحة تخطيط التدخلات وتنفيذها والحفاظ عليها. ويتوافق هذا المشروع بشكل وثيق مع الرؤية المصرية والحملات الوطنية الرامية إلى إذكاء الوعي بأنماط الاستهلاك والتأكيد على أهمية الحلول البديلة ومشاركة المجتمع. ويعتمد المشروع على تدخل نموذجي زوّد أكثر من ١٨٠٠٠٠٠ نسمة بمياه نظيفة بنسبة ٥ في المائة من التكلفة التقليدية مع تعزيز قدرتهم على الصمود أمام تغير المناخ والأخطار البيئية. واليوم، يستفيد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مستفيد من تكرار المشروع التجريبي استناداً إلى دراسة الجدوى والخطة الوطنيتين اللتين أعدتهما موئل الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، طلبت الحكومة إلى موئل الأمم المتحدة أن يستنسخ هذا المفهوم في قطاع الصرف الصحي مع تبني تحول في التفكير نحو عملية تخطيط وميزنة أكثر اعتماداً على الأثر والمعارف.

٣- حافلات النقل السريع

الميزانية: ١,٤ مليون دولار أمريكي؛ الجهات المانحة: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ الفترة: ٢٠١٩-٢٠٢١

٣٠- يتوافق هذا المشروع مع تحول النموذج الفكري الذي يقوده موئل الأمم المتحدة للتأكيد على أن التنقل يتعلق بالقدرة على الوصول وليس مجرد النقل. ويهدف مشروع حافلات النقل السريع إلى تحسين وسائل النقل العام من خلال التخطيط والتصميم وطرح مناقصة لأول نظام لحافلات النقل السريع يربط المجتمعات الجديدة بالقاهرة. وسيقلل هذا المشروع من الاعتماد على السيارات الشخصية. ويُتوقع أن تحمل حافلات النقل السريع ١٢٦ ٠٠٠ راكب يومياً من خلال خدماتها السريعة المنتظمة. وأيد موئل الأمم المتحدة إنشاء وحدة تنظيم نقل عام لتنظيم شبكات النقل في المدن الجديدة وصياغة ولايتها، في إطار هيكل عمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

خامساً- قضايا للمناقشة

١' كيف يجري تعميم وتسريع وتيرة الإصلاحات والدعم السياسي المقدم إلى حكومة مصر لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة؟

٢' كيف نستفيد من الحضرة الجارية لاقتراح تدابير فعالة لتطوير نظام مدن أكثر فعالية بهدف تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للمدن المصرية كنهج بديل للحضرة المستدامة؟

٣' كيف يمكن تحديد الأولويات وتحقيق التوازن فيما يتعلق بتخصيص الاستثمارات للمدن الجديدة والحالية لدعم توزيع سكاني أكثر توازناً مع الحصول المنصف على الخدمات الكافية وقدرة المدن الجديدة على توليد الدخل وتوفير فرص عمل؟

٤' تشكل البطالة أحد التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية إذ يبلغ معدل البطالة أكثر من ١٠ في المائة وتبلغ المعدلات بين الشباب والنساء ضعف ذلك تقريباً. وتتوفر نسبة ٨٠ في المائة من فرص العمل في المدن. فكيف يمكن استغلال ذلك كنقطة انطلاق وتسريع؟

٥' كيف يمكن للاستراتيجية الوطنية للإسكان أن تساعد في معالجة مشكلة الوحدات الشاغرة والاستفادة منها في السوق، وكيف يمكن لهذا الأمر أيضاً أن يعالج النمو المستمر للمناطق العشوائية؟

باء- البرنامج القطري للمكسيك

أولاً- معلومات أساسية

٣١- المكسيك بلد متوسط الدخل لديه حكومة جديدة ملتزمة بتنفيذ خطط التنمية العالمية وتقدير العمل المتعدد الأطراف وتقر بالعمل المعياري والتنفيذي لموئل الأمم المتحدة. وتنفذ الحكومة مشاريع تحويلية واسعة النطاق تعالج قضايا ملحة على الصعيد الوطني، من قبيل الفقر واللامساواة وانخفاض النمو الاقتصادي والتفاوتات الإقليمية في البلاد.

٣٢- وترتبط هذه المشاريع ارتباطاً قوياً بالخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، لاسيما مجال التغيير ١ (الحد من الفقر والتفاوتات المكاني في المجتمعات الحضرية والريفية)، ومجال التغيير ٢ (تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق) ومجال التغيير ٤ (منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها بشكل فعال).

٣٣- ومع الارتقاء إلى بلد ذي دخل متوسط أعلى والمشاركة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يعد التعاون التقني الثنائي الأطراف في المكسيك يعتمد على دعم الجهات المانحة، وبات يعتمد على العلاقات بين النظراء/العملاء التي تفرض مطالب قوية ذات توقعات تنفيذ عالية لموئل الأمم المتحدة.

٣٤- وطور موئل الأمم المتحدة على مدى فترة مضت تراوحت بين ٣ و٤ سنوات تعاوناً تقنياً يستند إلى العمل المعياري/التنفيذي، فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة ازدهار المدن التي أطلقها الموئل في أكثر من ٣٠٠ بلدية وتكتل حضري في البلد. وأفضى هذا العمل إلى إنتاج مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات، وضعت المكسيك كحكومة رائدة في تنفيذ هذا الإطار المعياري العالمي. وبالإضافة إلى الاستفادة من خط الأساس الفريد للازدهار الحضري الذي أنشئ من خلال مبادرة ازدهار المدن، طلبت الحكومة الحالية إلى الوكالة أن تقدم الدعم التقني والفني في المشاريع الاستراتيجية التي تشكل جزءاً من خطة التنمية.

ثانياً- العمل "كعامل لإيجاد الحلول"

٣٥- في الوقت الحاضر، يركز عمل موئل الأمم المتحدة في المكسيك بشكل رئيسي على المجالات الاستراتيجية التالية التي تتمتع فيها الوكالة بأكثر ميزة نسبية:

١' التخطيط الإقليمي والحضري لدعم النمو الاقتصادي والرخاء المشترك ومعالجة التفاوتات الإقليمية؛

٢' دعم إعداد السياسات والخطط ورؤى المدن والتخطيط المجتمعي للحكومات المحلية من خلال الخدمات الاستشارية والمبادئ التوجيهية وتنمية القدرات؛

- ٣' تقديم الحلول التقنية للحكومات المحلية في مجال تقديم الخدمات الأساسية، والأراضي والإسكان، والأماكن العامة للحد من التفاوتات المكانية والفقير؛
- ٤' تزويد الحكومة المركزية والسلطات المحلية بالأدلة والمدخلات التقنية اللازمة لاتخاذ القرارات وتقييم النتائج والآثار؛
- ٥' ربط التنمية الحضرية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن التي أُطلقت فيها مبادرة ازدهار المدن.

٣٦- ويعمل موئل الأمم المتحدة في المكسيك على زيادة التفاعل بين العمل المعياري والتنفيذي إلى أقصى حد، وتعزيز العلاقات بين المقر الرئيسي والمكتب الإقليمي والمكتب القطري^(١)، ويساهم في ربط مجالات التغيير في الخطة الاستراتيجية، ويهيئ الظروف اللازمة لتطوير مكتب متعدد الأقطار لأمريكا الوسطى (المكسيك، وأمريكا الوسطى وجزر الكاريبي الكبرى).

٣٧- وتشكل الزيادة في الحافطة من ميزانية سنوية قدرها حوالي مليون دولار أمريكي إلى ٨ ملايين دولار أمريكي في أقل من ستة أشهر اعترافاً واضحاً بمكتب موئل الأمم المتحدة في المكسيك كشريك محترم، ووكالة للتميز والابتكار، ومنظمة تنتج المعارف المتخصصة، وتدعمها أحدث التحليلات والقواعد والمبادئ التوجيهية المخصصة.

ثالثاً- المشاريع والأنشطة

٣٨- يتشرف موئل الأمم المتحدة ويتولى المسؤولية الكبيرة بالمشاركة في أحد المشاريع الرئيسية في تاريخ المكسيك المعاصر: 'قطار المايا'. وهو مشروع تنموي إقليمي متكامل للجزء الجنوبي من المكسيك جرى تهيئته تاريخياً. ويغطي خمس ولايات اتحادية (كامبيتشي، وتشياباس، وتاباسكو، ويوكاتان، وكينتانا رو) و ١٨ بلدية ستُنشأ فيها محطات القطار. ويقدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني لمؤسسة فوناتور FONATUR - وهي المؤسسة المسؤولة عن المشروع - لصياغة استراتيجية تخطيط إقليمية وحضرية شاملة لتطوير ممر إقليمي يهدف إلى تحقيق الرخاء المشترك والرفاه في المنطقة. وترتبط هذه المبادرة ارتباطاً قوياً بمجال التغيير ٢ في الخطة الاستراتيجية.

٣٩- واستناداً إلى عمل مبادرة ازدهار المدن في البلد، يقدم موئل الأمم المتحدة المساعدة التقنية للحكومات الوليات والحكومات المحلية، من قبيل ميريدا وريونسا وكويريتارو وزابوبان وسان نيكولاس دي لوس غارزا، من بين حكومات أخرى، إذ يزودها بالأدوات اللازمة لاتخاذ القرارات وصياغة أدوات التخطيط، استناداً إلى الأدلة الناتجة عن المؤشر.

٤٠- ودعماً للحكومة المركزية في جهودها الرامية إلى وضع قضية الإسكان في مركز سياسات التنمية الحضرية، يقدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني المتخصص لمؤسسة إنفونافيت Infonavit (أكبر مؤسسة للإسكان العقاري في أمريكا اللاتينية) ومكتب الزراعة والأراضي والتنمية الحضرية (SEDATU) (وزارة التنمية الحضرية والإسكان) في مواجهة التحدي المتمثل في المنازل المهجورة في البلد^(٢). وكذلك يقدم موئل الأمم المتحدة الدعم في وضع استراتيجية شاملة للإسكان والتنمية الحضرية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

(١) راجع مثلاً اجتماع فريق الخبراء الذي حضر ١٠ خبراء من الموئل من المقر الرئيسي إلى المكسيك والعمل اللاحق لثلاثة برامج فرعية مع المكتب القطري فيما يتعلق بمبادرة "قطار المايا" الإقليمية.

(٢) يُقدر بوجود حوالي ٥ ملايين منزل مهجور في المكسيك.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، يعمل موئل الأمم المتحدة ووزارة الخارجية حالياً على تعاون محتمل بشأن الهجرة والمدن، يهدف إلى تعزيز البعد الإقليمي والإجراءات المحلية من خطة التنمية المتكاملة، التي وضعتها لجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك. وستساهم هذه المبادرة في مجال التغيير ٤ للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة.

رابعاً- العمل المعياري والتنفيذي

٤٢ - أعد موئل الأمم المتحدة في المكسيك، بدعم قوي من المكتب الإقليمي، نهجاً جديداً لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بعنوان "سلسلة القيمة من الخطط إلى المشاريع". وباستخدام طريقة ومؤشرات متفق عليها وتستند إلى مبادرة ازدهار المدن، يمكن للمدن أن تقيم مواطنيها ونقاط قوتها وفرصها، للتوصل إلى تشخيص يتيح لها استنتاج الإجراءات والبرامج الرئيسية اللازمة لتعزيز ازدهارها واستدامتها. وترتبط الأدلة الناتجة بآليات التخطيط التي تتيح وضع رؤية أكثر تفصيلاً للأماكن العامة، تسمح بصياغة رؤية واستراتيجيات وخطط مشتركة، وكذلك عمليات حضرية متكاملة مقبولة مصرفياً.

٤٣ - وترتبط مبادرة ازدهار المدن 'بسلسلة القيمة' بطريقة منتظمة للغاية: صياغة ورصد البيانات والمعارف والسياسات، تعمل بدورها على توضيح السياسة والتخطيط والتمويل في مجالات التنمية الحضرية الرئيسية، من قبيل المساحات العامة وتقديم الخدمات الأساسية والأراضي والإسكان والنمو الاقتصادي المحلي لتحسين نوعية الحياة.

مبادرة ازدهار المدن في المكسيك - العمل على النطاق الحضري الوطني

نُفذت مبادرة ازدهار المدن في المكسيك بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بهدف إنتاج معارف دقيقة عن ظروف رضاء المدن المكسيكية، مع تزويد الحكومات المحلية بالأدوات لتحليل وتخطيط ورصد السياسات الحضرية الموجهة نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتيجة لذلك، تعتمد المكسيك على التقارير الأساسية لمبادرة ازدهار المدن بشأن ٣٠٥ بلديات مكسيكية تشكل ٩٠ في المائة من سكان الحضر في المكسيك؛ وثلاثة تقارير موسعة لمبادرة ازدهار المدن لثلاث بلديات مهمة (ميريدا، وكويريتارو وزابوبان)؛ وثلاثة تقارير موسعة لمبادرة ازدهار المدن لأهم ثلاثة تجمعات حضرية في المكسيك (مكسيكو سيتي ومونتيري وغوادالاجارا).

٤٤ - ويساهم برنامج مبادرة ازدهار المدن في المكسيك حالياً في تطوير برنامج عالمي رائد لموئل الأمم المتحدة يسمى "مدن أهداف التنمية المستدامة" يربط العمل المعياري والتنفيذي من خلال تشخيصات للمدن تدعم التخطيط الاستراتيجي والجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تسريع كبير لوتيرة الإنجازات الحضرية لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أعربت الحكومة المكسيكية عن رغبتها في استضافة هذا البرنامج العالمي الرائد.

خامساً- الوقت والموارد

٤٥ - من المقرر تنفيذ المشاريع الجارية والمشاريع التي تمر بمراحل أولية متقدمة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بميزانية تُقدر بمبلغ ١٤ ٧٠٠ ٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٣). وأكثر المشاريع الجارية أهمية هو مشروع الممر الإقليمي لقطار المايا (٥,٥ ملايين دولار أمريكي) والمشاريع التي تمر بمراحل أولية متقدمة هي تدخلات التخطيط الحضري في كوينتانا رو (١,٢ مليون دولار أمريكي)، ورؤية وتخطيط مدينة سان نيكولاس دي لوس غارزا (٥,٥ مليون دولار أمريكي)، والهجرة والمدن في حدود المكسيك الجنوبية والبلدان الشمالية لأمريكا الوسطى (٥,٧ ملايين دولار أمريكي).

(٣) يشمل هذا المبلغ المشاريع الجارية والمشاريع التي تمر بمراحل أولية متقدمة.

١' الاعتماد القوي على الاستشاريين - يضم مكتب موئل الأمم المتحدة في المكسيك ملاك موظفين يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ موظفاً. وجميعهم استشاريون باستثناء المدير. ويمثل هذا الموقف تحديات لاستمرارية المشاريع، ولتعلم والثقة بين النظراء. ولمواجهة التحديات الناتجة عن هذا الموقف، عزز المكتب العلاقات بين موظفي مكتب المكسيك والمقر الرئيسي، إلا أن هذا الحل ليس مستداماً بسبب التكاليف الباهظة. ويتعين دمج المكتب المتعدد البلدان من خلال تخصيص موارد أساسية تتيح الإبقاء على فرقة أساسية مكونة من موظفين دوليين ووطنيين.

٢' المعوقات الهامة على المستوى الإداري والتنفيذي - يؤثر بطء عملية التوظيف والمسائل الإدارية الأخرى على التنفيذ الفعال للمشاريع وقدرتها على التكيف مع الواقع المتغير للمشاريع ومطالب النظراء. ويؤثر ذلك أيضاً على سمعة الوكالة. ويتمثل حل هذه المشكلة في إعداد نموذج أعمال يمكنه أن يختار بشكل منتظم آليات للدعم الإداري والتنفيذي، توفرها كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الموقع.

٣' فرص كبيرة لأخذ زمام المبادرة الإقليمية/العالمية - استناداً إلى العمل الذي نُفذ في المكسيك بشأن مبادرة ازدهار المدن، تتوفر فرصة مهمة للحكومة المكسيكية لاستضافة البرنامج الرائد "مدن أهداف التنمية المستدامة" (Urban 2030). وأظهرت المكسيك، على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء، الريادة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والاهتمام القوي بدعم تعددية الأطراف، كما يتضح من توليها رئاسة جمعية الموئل واستضافة اليوم العالمي للموئل لعام ٢٠١٩.

٤' إرساء مكتب متعدد البلدان - تتيح دينامية العمل في المكسيك، وضرورة مواجهة التحديات الإقليمية الفرعية مثل الهجرة، والأهمية المستجدة للبلد، والزيادة الكبيرة في التمويل، والدور البارز الذي يؤديه البلد في الشؤون المتعددة الأطراف، فرصة جديدة لتعزيز قدرات المكتب المتعددة البلدان، الذي يغطي العمليات والمساعدة التقنية في المكسيك وأمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي. وهذا يتوافق تماماً مع الخطط الحالية لتحويل الهيكل التنظيمي لموئل الأمم المتحدة وسيطلب تخصيص موظفين أساسيين لمكسيكو سيتي.

٥' الحضور الفعال في مكتب الأمم المتحدة للتدريب وصياغة إطار التعاون الوطني للأمم المتحدة - بالرغم من أن موئل الأمم المتحدة في الغالب يمثل الاستشاريين في الغالب، كان له حضور قوي في إعداد إطار التعاون للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، الذي يقترح خطوطاً استراتيجية وإجراءات ذات أولوية قريبة من ولاية موئل الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان النظر في النتائج المترتبة على هذه المشاركة بالنسبة للموارد البشرية والمالية.

جيم - مشاركة موئل الأمم المتحدة مع صندوق التكيف مع تغير المناخ

أولاً - معلومات أساسية

٤٦ - تشكل المدن مصدراً لجزء كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي وتتركز فيها أعداد كبيرة من السكان والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تتأثر بآثار تغير المناخ. والأهمية الحاسمة التي يتسم بها تغير المناخ بالنسبة للتنمية المستدامة للمدن توجه عمل موئل الأمم المتحدة المتطور بشكل مستمر نحو إيجاد مدن منخفضة الكربون وقادرة على الصمود. وهذه هي الزاوية المحددة، التي تركز على المستوطنات الحضرية والبشرية، التي يساهم فيها الموئل في عمل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، مسترشداً بطبيعة الحال باتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكماً لجهود وكالاتنا الشقيقة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها.

٤٧- وترتكز أعمال موئل الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ على وحدة التخطيط لتغير المناخ في فرع التخطيط والتصميم الحضريين وتُنسق من خلالها، غير أن المشاريع التنفيذية الهامة والأعمال المعيارية تضطلع بها أيضاً الفروع والمكاتب الإقليمية الأخرى. ويعمل فرع الخدمات الأساسية الحضرية مثلاً على النقل المنخفض الكربون، والطاقة المتجددة والخدمات الفعالة في قطاع المياه والصرف الصحي والنفايات، والبنية التحتية القادرة على الصمود. ويؤدي فرع الاقتصاد الحضري دوراً نشطاً في مجالات منها، على سبيل المثال لا الحصر، تمويل المناخ. ولجميع المكاتب الإقليمية تقريباً مشاريع ذات تركيز قُطري أو نشطة إقليمية في مجال تغير المناخ. واستناداً إلى أعمال السياسة والتخطيط المضطلع بها على الصعيد القُطري، وُضعت أدوات علمية وإقليمية.

٤٨- ويمثل فريق الدعم التقني المعن بتغير المناخ آلية تنسيق منتظمة لمواءمة نُهج موئل الأمم المتحدة، ويقدم التحديثات ويناقش التطورات ذات الصلة في هذا القطاع. ويعتبر تغير المناخ أحد المواضيع الأربعة الشاملة للوكالة، وتعد المشاركة بين الوكالات في العمل التنفيذي والمعيارية على حد سواء دليلاً على هذا المركز.

ثانياً- العمل الآخذ في التطور لموئل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

٤٩- يرجع تاريخ أول مشاريع موئل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إلى أوائل عام ٢٠٠٦، وبدأت مبادرة المدن الرائدة وتغير المناخ التي أطلقها الموئل - بدعم من النرويج والسويد - في عام ٢٠٠٨، وركزت على تقديم الدعم بشكل أساسي للمدن الثانوية في البلدان النامية في مواجهة تحدي المناخ، وكذلك على تطوير منتجات وأدوات ومنهجيات معيارية يسترشد بها عمل الوكالة وشركاؤها. ونمت المحافظة على مستوى الوكالة بشكل مستمر وعلى الصعيد العالمي، ونما كذلك العمل المعيارية لموئل الأمم المتحدة وأنشطة الدعوة التي ينفذها في منتديات عالمية هامة معنية بتغير المناخ، من قبيل مؤتمرات الأطراف ومؤتمرات القمم المناخية للأمين العام للأمم المتحدة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩^(٤).

٥٠- ولطالما تضمن عمل موئل الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ دعم المدن من أجل تقييم المخاطر ومواطن الضعف على نحو كاف وفي الآونة الأخيرة تحديد كمية ما تطلقه من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإعداد خطط وإجراءات لمواجهة تلك المخاطر والانبعاثات في خطط عمل المناخ أو استراتيجيات التنمية المنخفضة الكربون. وقرابة عام ٢٠١٦، تعززت أعمالنا من خلال عنصر حاسم للغاية، وهو أن موئل الأمم المتحدة بدأ بشكل منهجي في الحصول على تمويل العمل المناخي وحشده لتنفيذ بعض الخطط والتدابير المعدة مع المدن والمجتمعات. ويساعد تطوير آليات تمويل العمل المناخي، وأبرزها مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، باستمرار على تحسين تمويل العمل المناخي في البلدان النامية. ويسمح التركيز المتزايد لخطاب تغير المناخ العالمي على الدور الحاسم للمدن بزيادة فرص وصول أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية إلى آليات التمويل هذه، التي تعتبر آليات تمويل منح قُطرية التشغيل بشكل شبه حصري وقائمة على المشاريع. وانعكاساً لم ذكر أعلاه، يسعى موئل الأمم المتحدة إلى منح الاعتماد - وهو شرط أساسي للحصول على التمويل - للمؤسسات الثلاث المذكورة أعلاه. وكان صندوق التكيف هو المؤسسة الأولى التي منحها الموئل الاعتماد، ولا تزال عملية اعتماد المؤسساتين الآخرين جارية.

(٤) من المقرر أن تُدرج مشاركة موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بقمة العمل المناخي للأمين العام لعام ٢٠١٩ كبنء في جدول أعمال إحاطة المديرية التنفيذية المقدمة إلى الدول الأعضاء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

أنشئ صندوق التكيف بموجب بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنذ عام ٢٠١٠، خصص الصندوق مبلغ ٥٦٤ مليون دولار أمريكي لأنشطة التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود أمام آثاره، بما في ذلك دعم ٨٤ مشروعاً ملموساً بشأن التكيف. وتمثل مساعدة البلدان والمجتمعات الأكثر ضعفاً تحدياً متزايداً وأمرأً ضرورياً للمجتمع الدولي، خاصة وأن التكيف مع المناخ يتطلب موارد كبيرة تتجاوز ما هو مطلوب بالفعل لتحقيق أهداف التنمية الدولية. وتمول الصندوق جزئياً من جهات مانحة حكومية وخاصة، وكذلك من حصة قدرها ٢ في المائة من عائدات تخفيض الانبعاثات المعتمد الصادرة في إطار مشاريع آلية التنمية النظيفة التابعة للبروتوكول. وللإطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية، انظر: www.adaptation-fund.org.

حافطة ومجموعة مشاريع صندوق التكيف لموئل الأمم المتحدة

٥١- أنشئ صندوق التكيف لدعم البلدان في جهودها لبناء القدرة على الصمود وتكثيف المجتمعات الأكثر ضعفاً مع آثار تغير المناخ، وبالتالي يركز الصندوق على مشاريع التكيف الملموسة والمحلية في المجتمعات المتضررة. واعتمد موئل الأمم المتحدة كوكالة منفذة متعددة الأطراف لصندوق التكيف في آب/أغسطس ٢٠١٥ وبدأ في إعداد مفاهيم أول مشروع في أوائل عام ٢٠١٦.

٥٢- وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أصبح لدى موئل الأمم المتحدة ستة مشاريع معتمدة يبلغ مجموع قيمتها ٣٧ مليون دولار أمريكي وتنفذ في منطقة آسيا والمحيط الهادي (٥ مشاريع) وأفريقيا (مشروع واحد)، ومجموعة مشاريع مكونة من (٨) مشاريع أخرى مقدمة وتمر بمراحل مختلفة من مراحل التصديق الرسمية من الصندوق (يبلغ إجمالي قيمتها حوالي ٨٢ مليون دولار أمريكي). ويهدف موئل الأمم المتحدة تدريجياً إلى تحقيق تغطية إقليمية متوازنة لمقترحات البلد الواحد والمقترحات والإقليمية.

٥٣- وفيما يتعلق بمقترحات البلد الواحد، التي يُخصص لها الجزء الأكبر من دعم صندوق التكيف ويوضع حد أقصى لها عند ١٠ ملايين لكل بلد غير مدرج في المرفق ١، يجري الصندوق عملية من مستويين لتطوير واعتماد المشاريع تتضمن '١' المصادقة على مفهوم المشروع، '٢' واعتماد مقترح مشروع كامل. وفي العادة تمتد الفترة منذ التقديم الأول لمقترحات البلد الواحد إلى حين اعتمادها ٢٥ شهراً.

٥٤- ولصندوق التكيف أيضاً نافذة لمقترح إقليمي، تنطبق عليه عملية من ثلاث مستويات، '١' مرحلة ما قبل المفهوم، '٢' المصادقة على المفهوم، '٣' اعتماد مقترح المشروع الكامل. وفي حالة مشروعنا الإقليمي المعتمد لشرق أفريقيا، استغرقت هذه العملية ٤٠ شهراً. وبالنسبة للمشاريع الإقليمية، يقدم صندوق التكيف منحة لصياغة المشاريع بقيمة ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي.

٥٥- وتتضمن المشاريع عادة عناصر صغيرة تتعلق بالسياسة والتخطيط وتنمية القدرات، مع تخصيص الجزء الأكبر من الاستثمارات (٦٠-٨٠ في المائة) لبناء البنية التحتية للتكيف، من قبيل قنوات التصريف، والطرق، والبنية التحتية في قطاع المياه والتصحاح والصحة، والحماية من الفيضانات، ومراكز الإجلاء المجتمعية، والجسور والحماية من التآكل.

المشاريع المعتمدة		
٤ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار	تعزيز قدرة المستوطنات البشرية الريفية والحضرية الناشئة الأكثر ضعفاً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الصمود أمام المناخ والكوارث	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤ ٢٣٥ ٩٩٥ دولاراً	زيادة القدرة على الصمود للمستوطنات البشرية العشوائية المعرضة بدرجة كبيرة لمخاطر تغير المناخ والكوارث في فيجي	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - فيجي
٤ ٣٩٥ ٨٧٧ دولاراً	تعزيز القدرة الحضرية على الصمود أمام آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية: هونيارا، جزر سليمان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - جزر سليمان
٤ ٤٩٥ ٢٣٥ دولاراً	آسيا والمحيط الهادئ: القدرة على الصمود أمام الفيضانات في مناطق أولانباتار جير - التكيف مع تغير المناخ من خلال تدخلات مجتمعية صغيرة النطاق في مجال الحماية والخدمات العامة	تموز/يوليو ٢٠١٨: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - منغوليا
٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار	بناء قدرات المدن الصغيرة الضعيفة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الصمود أمام آثار المناخ والكوارث	آذار/مارس ٢٠١٩: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٣ ٩٩٧ ٤٢٣ دولاراً	بناء قدرة المدن في جنوب شرق أفريقيا على الصمود أمام آثار المناخ	آذار/مارس ٢٠١٩: المكتب الإقليمي لأفريقيا-مدغشقر وملاوي وموزامبيق وجزر القمر
٣٧ ١٢٤ ٥٣٠ دولاراً	القيمة الإجمالية	
مشاريع منتقاة قيد التطوير		
١٤ مليون	تحسين قدرة المجتمعات الساحلية في كوت ديفوار وغانا على الصمود	
١٤ مليون	زيادة قدرة المشردين على الصمود أمام تحديات المياه المرتبطة بتغير المناخ في المستوطنات الحضرية المضيفة في الأردن ولبنان	
١٤ مليون	زيادة قدرة النظام التعليمي على الصمود أمام آثار تغير المناخ في منطقة شرق البحر الكاريبي (أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت لوسيا)	
٦,١ مليون	العلاقة بين جمع المياه في المناطق الحضرية وإدارة الفيضانات في ناوشيرا وروالبندي، باكستان	
٥ ملايين	تعزيز القدرة على الصمود [٠.] في المناطق الساحلية في دلتا نهر الميكونغ (فييت نام)	
١٠ ملايين	زيادة القدرة على الصمود أمام الفيضانات والجفاف في منطقة الخرطوم الحضرية [٠.]	
٥ ملايين	التكيف مع تغير المناخ من خلال تدخلات وقائية صغيرة النطاق في البنية التحتية في المستوطنات الساحلية في كمبوديا	
١٤ مليون	الحضرة والتكيف مع تغير المناخ في منطقة بحر قزوين (إيران وأذربيجان)	

ثالثاً- الروابط مع الخطة الاستراتيجية الحالية والقادمة

٥٦- دعت الخطة الاستراتيجية الحالية لموئل الأمم المتحدة، في إطار البرنامج الفرعي الثاني، إلى التركيز بشدة على التخطيط لتغير المناخ، وعلى أنشطة الدعوة على المستويات العالمية، بغية جذب اهتمام أكبر بالمدن في سياقات تغير المناخ. وقد ساعد فهم الوكالة الناتج لمواطن ضعف المستوطنات الحضرية والبشرية والخطط والاستراتيجية الرامية إلى معالجة مواطن الضعف هذه، بالإضافة إلى فهمنا وارتباطنا المتزايد بالعمليات والآليات الدولية، على تمكين الموئل من تعزيز شراكة بناءة مع آليات تمويل المناخ الدولية هذه، وهو شرط أساسي للسعي إلى الاعتماد والوصول بشكل رسمي أكثر. وبالتالي، فإن الخطة الاستراتيجية الحالية والتوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء قد "مهدت الطريق" لمشاركتنا الناجحة في هذا المجال.

٥٧- وبالنظر إلى المستقبل، تعكس الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ النمو المستمر للعمل المعياري والتنفيذي في مجال تغير المناخ، وللنهج المتبع على مستوى الوكالة ككل تجاه العمل المناخي. وسيُرسخ تغير المناخ في مجال التغيير الثالث: تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، بدعم قوي من حافظة صندوق التكيف لمجال النتائج الثالث بشأن التكيف الفعال للمجتمعات والبنية التحتية مع تغير المناخ.

رابعاً- تكامل أعمالنا المعيارية والتنفيذية

٥٨- تدمج حافظة صندوق التكيف لموئل الأمم المتحدة العمل المعياري والتنفيذي للوكالة على الصعيد القطري نحو التكيف الفعال للمجتمعات والبنية التحتية مع تغير المناخ. وتستمد مقترحات المشاريع من أعمال "المراحل النهائية" لموئل الأمم المتحدة في مجال المساعدة التقنية في المستوطنات البشرية، بما في ذلك (أ) التحليلات والتقييمات المكانية والاجتماعية-الاقتصادية (مثل تحليلات مخاطر تغير المناخ والتعرض لها التي تركز على نطاق المدن أو المستوطنات العشوائية)، (ب) والتخطيط الحضري التشاركي وعمليات التخطيط للعمل المناخي، (ج) والحوار الوثيق بشأن القضايا الحضرية مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية الشريكة والمجتمع المدني. وتعتمد مشاريع صندوق التكيف على المشاركات الحالية مع المدن، حيث جرى التعرف على مخاطر متعلقة بالمناخ، ووُضعت الحلول المناخية، بحيث تصبح مقترحات المشاريع بعد ذلك وسيلة لتنفيذ جزء من خطط العمل هذه المتعلقة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، فوجود علاقة ثقة مع السلطة الوطنية المعنية لدى صندوق التكيف يمثل أمراً لا غنى عنه لأن المقترحات تتطلب تحديد جهة اتصال قبل التقديم.

٥٩- ويرتبط تركيز وموضوع مقترحات صندوق التكيف أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالعمل المعياري لموئل الأمم المتحدة، ويستند إلى العديد من منشوراتنا العالمية الحديثة، وأدواتنا ومنهجياتنا الأساسية. وسلط استعراض موئل الأمم المتحدة^(٥) للالتزامات المناخية الوطنية بموجب اتفاق باريس الضوء على تركيز البلدان على التكيف الحضري، والمشاريع التي تستجيب استجابة مباشرة لهذه الالتزامات (ونناجنا المتعلقة بذلك). وتعتمد القدرة على تعبئة الدعم الوطني المطلوب لجذب التمويل المناخي اعتماداً كبيراً على قدرتنا على دمج^(٦) قضايا المستوطنات الحضرية والبشرية في التخطيط والالتزامات المتعلقة بالمناخ على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على أكثر الشعوب فقراً في العالم، التي تتعرض في الغالب لأشد أشكال الضرر من كوارث الطقس، و"بروح التعامل مع الفئات الأضعف أولاً"^(٧) تعتمد مجموعة مشاريع صندوق التكيف على هذه الفرضية وتلبي احتياجات التكيف للمجتمعات الضعيفة الفقيرة.

(٥) الحضرة المستدامة في اتفاق باريس: <https://new.unhabitat.org/paris-agreement>.

(٦) دمج قضايا المستوطنات البشرية في خطط التكيف الوطنية: <https://new.unhabitat.org/node/142444>.

(٧) العمل المناخي لصالح الفقراء في المستوطنات العشوائية: <https://new.unhabitat.org/pro-poor-climate-action-in-informal-settlement>.

٦٠- ولولا أعمالنا التنفيذية والمعيارية القائمة الطويلة الأجل، لما أدت المشاركة مع صندوق التكيف إلى تحقيق النتائج الحالية في مثل هذه الفترة القصيرة. وكذلك، لولا هذه المشاركة والموارد المتاحة، لكان من الصعب إعداد مقترحات مشاريع على أساس مستقل إذ تتوافق مقترحات المشاريع بمتطلبات كبيرة للبيانات والمعلومات والتشاور.

خامساً- مسائل للمناقشة

١' **ضمان الاستمرارية في المشاركة مع صندوق التكيف:** تطلب بناء وتعزيز شراكة مؤسسية مع صندوق التكيف عدداً من العناصر الحاسمة التي تعمل جنباً إلى جنب، بما في ذلك المشاركة المستمرة في المتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، مما يؤدي إلى تعزيز صورة عملنا المناخي التنفيذي وكذلك إلى تحسين فهمنا للأولويات وسبل المشاركة؛ وعملية داخلية للتبادل والتعلم تشمل فرقة من جهات التنسيق المعنية بالمناخ والتي تخصص الموارد وتتقاسمها لبناء قاعدة معرفية للمشاركة الناجحة؛ والتحسين المستمر في الأدوات والنظم لدعم صياغة المشروع وتنفيذه، من قبيل تطوير نظام الضمانات البيئية والاجتماعية.

٢' **السعي إلى منح الاعتماد لصندوق المناخ الآخر كأولوية لموئل الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣:** صندوق التكيف هو أصغر صناديق المناخ الثلاثة، ولا يستهدف سوى التكيف مع تغير المناخ. ومن شأن منح الاعتماد للصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية الأكبر منه حجماً بكثير أن يفتح مجموعة جديدة من الاحتمالات ويوفر حجم تمويل لم يكن متاحاً من قبل. ويتطلب منح الاعتماد لهذين الصندوقين دعم الحكومات الشريكة الرئيسية، وتوفير الموارد وقيادة الإدارة العليا لبناء علاقات مؤسسية، ومواصلة تطوير وتحسين السياسات والعمليات والنظم الداخلية. وسيكون الاستثمار في الموارد في هذا المجال أمراً محققاً للتحويل بالنسبة للوكالة.

٣' **إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تحديد المشاريع وصياغتها:** يتطلب تحديد المشاريع وصياغتها وإعداد مقترحات المشاريع توفر الموارد ومجموعات المهارات المتخصصة بشكل متزايد لكي يفضي ذلك إلى مشاريع ناجحة. ويلزم بذل الكثير من وقت الموظفين والاستشاريين المتخصصين لكل مقترح، بالإضافة إلى ما يمكن أن يلزم من خلال منح صياغة المشاريع. ومن الممكن تخصيص "مرفق لتطوير المشاريع" يعمل كمركز خدمة داخلي لتقديم خدمة أفضل لجميع المناطق والمجالات المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين بناء روابط أقوى بين العمل المعياري الأولي بشأن تغير المناخ وحفاظة مشاريع صندوق التكيف.

٤' **توسيع نطاق الأدوار وتغييرها من كونها مجرد وكالة منفذة إلى وكالة ميسرة:** للمضي قدماً، وبينما يسعى موئل الأمم المتحدة إلى الحصول على اعتماد مع الصندوق الأخضر للمناخ، تشير طبيعة ونطاق المشاريع إلى أن الموئل قد لا يتمكن بمفرده من تنفيذ نواتج وأنشطة مشروع كامل، بل يمكنه أن ينتقل إلى دور الجهة الميسرة، التي تربط احتياجات التكيف المحلية بأولويات التمويل الوطنية والدولية وتجمع الشركاء الرئيسيين لتنفيذ المشاريع الكبيرة. ويتطلب ذلك توسيع نطاق قدراتنا على إدارة المشاريع، وحواراتنا مع الحكومات الوطنية، وإجراءات الشراء والتعاقدات لدينا، وقدرتنا على تطبيق إجراءات وقائية اجتماعية وبيئية صارمة في تنفيذ المشاريع.